حجازي: لم أقصد التحريض على القتل أو العنف... بل الدفاع عن شرعية مرسي

«إخوان» مصر يدشنون «قاوم» وصباحي يدعوهم إلى التسليم بـ «الهزيمة»

| القاهرة - من محمد الغبيري ويوسف حسن وأحمد الهواري |

تتصاعد المخاوف من تهديدات «تحالف دعم الشرعية» المساند للرئيس المصري المعزول محمد مرسي حول تظاهرات 30 أغسطس الجاري، والتي أكد انها «ستكون تظاهرات عودة الرئيس وإفشال الانقلاب العسكري».

وفيما تتواصل الملاحقات الامنية ضد جماعة «الاخوان» وقياداتها، دشن عدد من شباب الجماعة حركة جديدة تحت شعار «قاوم»، تهدف إلى «عدم الانكسار والصمود».

وقال أحد المؤسسين محمد الحديدي، إن «قاوم حركة احتجاجية ثورية تضم المئات من شباب جماعة الإخوان وعددا من القوى الشبابية الثورية، وتهدف إلى التشارك للوصول بمصر إلى دولة مدنية ديموقراطية».

ودعت الحركة إلى «فعاليات يومية للتظاهر للتنديد بسقوط الضحايا، وترديد هتافات بينها: هتافاتنا كانت واضحة... قاوم حرق كل كنيسة... قاوم قتل كل مصري... قاوم حكم واستبداد العسكر... قاوم انكسار الشعب المصري... يا للي قتلت عساكر سينا إحنا برضو مش ناسيينك».

وأشار الحديدي إلى أن «الحركة تأسست لاحتواء شباب الإخوان الغاضبين نتيجة لسقوط أعداد من الضحايا خلال فض اعتصامي رابعة والنهضة، وكذلك الصدامات التي وقعت بين جماعة الإخوان وأنصارها مع قوات الشرطة والجيش عند الحرس الجمهوري أو عند المنصة أو مسجد الفتح».

ونوه إلى أن «الفعاليات التي تقوم الحركة بتنظيمها تكون سلمية»، موضحا أنهم «ليسوا جزءا من الخلاف بين الحركة والسلطة الحاكمة والجيش المصري، وإنما هو مع عدد من القيادات».

في المقابل، أطلق عدد من النشطاء السياسيين وشباب القوى الثورية مبادرة وميثاق شرف، اعتبروه «بمثابة هدنة مقترحة، للخروج بالبلاد من الأزمة الحالية وحالة الاحتقان من خلال دعوة جماعة الإخوان إلى الإعلان رسميا عن التوقف عن تنظيم تظاهرات واحتجاجات، ولو لفترة قليلة، لمنح الفرصة للتوصل لتهدئة، ما سيمكن من إعادة النقاش الداخلي حول شروط التسوية السياسية واستعادة أمن الوطن والمحافظة على أرواح المواطنين، مقابل توقف اعتقال قيادات الجماعة».

واعتبر مؤسس «التيار الشعبي» حمدين صباحي، إن «على الإخوان التسليم بأنهم تعرضوا لهزيمة سياسية، والذي هزمهم هو الشعب»، مضيفا أن «هزيمتهم تلك تدل على أن مشروع الإسلام السياسي ليس له مستقبل، الإخوان هزموا أنفسهم من الداخل قبل أن يهزمهم الشعب».

وأوضح أن «الحوار سيكون من خلال خريطة الطريق التي أعلنت في 3 يوليو الماضي من خلال حركة تمرد».

وعما أثير عن مطلب شعبي لترشح وزير الدفاع الفريق اول عبد الفتاح السيسي للرئاسة، قال إن «السيسي بطل شعبي وقرار ترشحه استباق للأحداث، خصوصا أنه قال إنه لم يأتِ ليحكم ولكن لحماية اختيار الشعب، وفي حالة تغيير موقفه سيكون هناك وجهة نظر أخرى».

واكد رئيس حزب «العدالة والتنمية» عفت السادات، إنه «يقدر الحملات الأمنية التي تقوم بها قوات الجيش والشرطة ضد الإرهاب»، معتبرا أن «عودة الإخوان إلى السجن بتهم القتل العمد والتحريض على العنف والتخابر مع جهات خارجية أمر طبيعي ومنطقي تجاه جماعة كانت ولا تزال محظورة».

ونفى نائب رئيس الحركة السلفية في الإسكندرية ياسر برهامي وصفه الخارجين على الحاكم بـ «الخوارج»، وأشار في تصريحات صحافية، أنه «لو صح الوصف لامتد إلى الخارجين في 25 يناير، وفي 30 يونيو كلهم من الخوارج». وقال: «الأمر ليس كذلك».

وأضاف إن «الأمة لم تجمع على حسني مبارك، ولا على محمد مرسي، ولا على الرئيس الموقت الحالي عدلي منصور، لأن هذا الإجماع لا يتحقق سوى في دول الخلافة الإسلامية التي تحكم بما أنزل الله».

وأعلنت وزارة الداخلية أن «قوات الشرطة ألقت القبض على محمد صلاح الدين عبدالحليم سلطان (يحمل الجنسية الأميركية)، نجل القيادي الإخواني صلاح سلطان، في مقر شركة شبكة رصد الإلكترونية الموالية للإخوان، كما ألقي القبض أيضا على أعضاء في الشبكة، منهم مذيع في قناة امجاد الفضائية وطبيب يعمل في الشبكة، وعثر في حوزتهم على مجموعة من الأوراق التنظيمية والمحررات الخطية تتضمن خطة لنشر الفوضى والعنف في البلاد من خلال أساليب تحريض القوات من الجيش والشرطة على الانشقاق، وخطوات تصعيدية لزعزعة الاستقرار المجتمعي».

وفي دمياط، اعتقلت الأجهزة الأمنية، القيادي الإخواني عضو مجلس الشعب المنحل محمد الفلاحجي، أثناء انصرافه من عمله في ديوان عام مديرية التربية والتعليم، ووجهت له النيابة تهمة التحريض على العنف خلال الأحداث الأخيرة التي شهدتها المحافظة، وأسفرت عن مقتل 8 وإصابة العشرات من المواطنين.

وشارك العشرات من أعضاء جماعة «الإخوان» في الإسكندرية، في عدد من المسيرات التي جابت شوارع المدينة، بأعداد ضئيلة، للمطالبة بعودة مرسي، وللتنديد بفض اعتصامي «رابعة العدوية» «النهضة» بالقوة.

وأمرت نيابة الجيزة، بحبس نائب المرشد العام لتنظيم «الإخوان»، خيرت الشاطر والداعية صفوت حجازي، لمدة 15 يوما احتياطيا على ذمة التحقيقات.

وقال حجازي ردا على أسئلة النيابة بعد مواجهته بمقاطع فيديو مصورة أظهرته وهو يحرض أعضاء تنظيم «الإخوان» وأنصار مرسي على العنف وارتكاب جرائم القتل، إن تلك المقاطع له بالفعل، غير أن العبارات التي تفوه بها لم يكن المقصود منها التحريض على القتل أو العنف، وإنما كان القصد من ورائها هو «الدفاع عن شرعية الرئيس المنتخب».

من جانبه، ندد راعي كنيسة قصر الدوبارة سامح موريس، بالمنشور الذي انتشر في عدد من محافظات الصعيد خلال الأيام الماضية، يدعو الى «استقلال الصعيد وإقامة دولة إسلامية في الجنوب»، مؤكدا أنه «الأمل الأخير لهم بعد فشل كل محاولاتهم لبقاء هذا التيار».

مصريان يبيعان البامية في أحد شوارع القاهرة (ا ف ب)

○ برهامي: غير صحيح وصفي للمتظاهرين ضد الرئيس المعزول بـ «الخوارج»

النائب العام استدعى الأمن للكشف عن تنصت في مكتبه

تحركات لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في «يوم واحد»

| القاهرة - «الراي» |

في وقت تتسارع فيه الخطى، في اتجاه تنفيذ خطوات خريطة الطريق، أثير بقوة على الساحة المصرية امكانية أن تجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية في التوقيت نفسه.

وقال مصدر مسؤول، انه «لا مانع قانونيا ولا اداريا يعوق امكانية اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في يوم واحد للاسراع في انهاء المرحلة الانتقالية وبناء مؤسسات الدولة المنتخبة في أقل وقت ممكن». وأشار الى أن «هذا الأمر عرض على الرئيس الموقت عدلي منصور ومسؤولي الدولة من مجلس الوزراء والشرطة والجيش للاستعداد له».

وأوضح أنه «من واقع المعلومات الرسمية، فان اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية تمتلك 48 ألف صندوق شفاف خاص بالاقتراع، بينها 15 ألف صندوق كبير الحجم والباقي صغيرة، وأن ذلك عدد كاف لوضع 3 صناديق في كل لجنة في مختلف لجان الجمهورية أحدها كبير الحجم ويكون للاقتراع على الرئيس، والصندوقان الصغيران للاقتراع على نواب البرلمان، ولكن الأمر يتطلب تعديلا تشريعيا، خاصا بقبول المرشحين الرئاسيين، بناء على توكيلات».

وفي اطار المشاورات الرئاسية، يلتقي المستشار الاعلامي للرئيس الموقت أحمد المسلماني قيادات حزب «النور» السلفي اليوم، في اطار المشاورات السياسية التي تجريها رئاسة الجمهورية في شأن الوضع الحالي وخريطة المستقبل.

وقال مصدر ان «الجولة السياسية لن تشمل حزب غد الثورة ورئيسه أيمن نور وحركة 6 أبريل»، مشيرا الى «اللقاءات تتضمن حزبي الجبهة والتجمع وحركتي كفاية وتمرد وقوى سياسية أخرى».

وأعلن حزب «حراس الثورة» عن دعمه لما جاء بمبادرة حماية المسار الديموقراطي التي طرحها نائب رئيس الوزراء زياد بهاء الدين والتي تبنتها الحكومة في اجتماعها الأخير. وقال ان «المبادرة تهدف الى معالجة الأزمة عبر انهاء حالة العنف ووقف اراقة المزيد من الدماء والعودة للمسار الديموقراطي واستقرار الأوضاع السياسية في البلاد خلال تلك المرحلة الانتقالية الراهنة».

من ناحيتها، جددت السعودية تأكيدها أنها «لم تطلب أكثر من أن يقف الجميع وقفة رجل واحد للمحافظة على أمن مصر».

وقال وزير الثقافة والاعلام السعودي عبدالعزيز خوجة، ان «مجلس الوزراء السعودي قدر عاليا الرسالة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حول الأحداث في مصر»، مشددا على أن «ما شملته الرسالة من مضامين تنبع من الوقوف دائما مع الحق، وأن الرسالة جاءت أيضا لحرص خادم الحرمين الوقوف مع الأشقاء في مصر ضد الارهاب والضلال والفتنة وتجاه كل من يحاول المساس بشؤونها».

من جهته، كشف النائب العام المساعد المستشار عادل السعيد، أن النائب العام المستشار هشام بركات «استدعى الأجهزة الأمنية للكشف عن أجهزة تنصت وتجسس عليه من النظام السابق وأن الأجهزة بدأت بالفعل في الكشف عن تلك الأجهزة، بعدما عثر على عدد من الأسلاك الموصلة بمكتبه منذ يومين بالمكاتب الأخرى المجاورة له والمجهولة المصدر».

القاهرة ترفض النظر في طلب أنقرة تعزيز عدد أعضاء سفارتها

البيلاوي وعلماء أزهريون يرفضون تصريحات أردوغان ضد الطيب

| القاهرة - من محمد عبدالحكيم وعبدالجواد الفشني وإبراهيم جاد |

تواصلت ردود الأفعال الغاضبة في مصر، على تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ضد شيخ الأزهر أحمد الطيب التي اعتبر فيها ان «التاريخ سيلعن الطيب لأنه وقف مع الانقلاب ضد جماعة «الاخوان في مصر».

وأكدت مؤسسات رسمية وغير رسمية وعلماء أزهريون وساسة رفضهم «التطاول على أحد أئمة الإسلام الوسطي في العالم الإسلامي»، فيما دانت الكنائس المصرية تصريحات أردوغان ودعت حركات قبطية «الدولة المصرية إلى اتخاذ إجراءات حازمة في المقابل».

وندد رئيس مجلس الوزراء حازم الببلاوي بتصريحات أردوغان، ورفض «المساس بالرموز الدينية، خصوصا الطيب لما يمثله لمصر والعالم العربي والإسلامي من قيمة كبيرة، إضافة إلى كونه على رأس أكبر المؤسسات الإسلامية في العالم، التي تعمل على نشر الدين الإسلامي الصحيح وتعاليمه السمحة».

وقال: «لقد قام فضيلته ومؤسسته العريقة بدور وطني من خلال بذل الكثير من الجهد لما فيه خير مصر والأمة الإسلامية، وكذلك الدعوة إلى الاستماع إلى صوت العقل والحكمة والوسطية والبعد عن الفرقة والتحزب».

وأعربت وزارة الخارجية عن إدانتها القوية «لتصريحات أردوغان ضد قامة دينية وإسلامية كبرى ممثلة في فضيلة الإمام الأكبر، الذي يمثل أكبر وأعرق مؤسسة وجامعة إسلامية في العالم أجمع».

واكدت في بيان إن «مسلك أردوغان يمثل تماديا وتطاولا ليس فقط في حق مصر، وإنما أيضا في حق المسلمين في كل بقاع الأرض، ويتجاوز كل الحدود بتطاوله على الأزهر الشريف وإمامه الأكبر، وهو أمر مستهجن ومرفوض جملة وتفصيلا».

وسادت موجة من الغضب داخل الأزهر الشريف، وعلمائه الذين اعتبروا تصريحات لأردوغان «بمثابة تدخل في الشأن المصري»، مطالبين رئيس وزراء تركيا «بعدم اللعب على أوتار الوضع المصري والعناية بشؤون بلاده».

وأوضح الأمين العام لهيئة كبار العلماء في الأزهر عباس شومان لـ «الراي»، أن «الهيئة تدرس الرد المناسب على تلك الإساءة»، مؤكدا أن «عفو شيخ الأزهر ضد المسيئين إليه لن يستمر طويلا»، مشيرا إلى أن «الأزهريين لن يصمتوا على ما يتعرض له شيخهم من إساءات».

ووصف مستشار شيخ الأزهر محمود عزب تصريحات أردوغان بـ «الهابطة والسخيفة»، متهكما على أردوغان.

وقال لـ «الراي»، أنه «بلا تاريخ شاءت الأقدار أن تنقله من بائع بقالة إلى سدة السلطة في تركيا، وبدلا من التطاول على قامة شيخ الأزهر، عليه إعادة النظر في شؤون بلاده الداخلية بعدما ظهرت مساوئه لدى عامة الشعب التركي خلال التظاهرات الأخيرة بميدان التقسيم في تركيا».

وقال مساعد رئيس حزب «النور» لشؤون الإعلام نادر بكار، إن حزبه يدين بشدة إهانة أردوغان للطيب.

ودخلت الكنائس المصرية على الخط، ودان مدير المكتب الصحافي في الكنيسة الكاثوليكية، وعضو لجنة بيت العائلة الأب رفيق جريش، تصريحات أردوغان، وقال إن «الكنيسة الكاثوليكية، أصدرت بيانا استنكر تصريحات أردوغان المسيئة لشيخ الأزهر».

وقال: «أسفت الكنيسة الكاثوليكية من التصريحات التي أصدرها أردوغان والتي أساء فيها للإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب»، مؤكدة أن «الإمام الأكبر قامة كبيرة لا تنالها الإساءات، كما أن الأزهر الشريف رمز الإسلام الوسطي في العالم ورمز لمصر ومسيحييها ومسلميها».

الى ذلك، رفضت الخارجية المصرية طلبا قدمته تركيا بتعزيز أعضاء بعثتها الديبلوماسية في القاهرة بأعضاء ديبلوماسيين جدد، وأكدت عدم النظر في هذا الطلب في الوقت الراهن.

وذكرت مصادر ديبلوماسية لـ «الراي»، إن «هذه الخطوة تأتي ضمن سلسلة من الإجراءات التي تتخذها مصر في الفترة الأخيرة، ردا على مواقف وتصريحات المسؤولين الأتراك المستفزة وغير المسؤولة التي تمثل تدخلا سافرا في الشأن المصري الداخلي وتتطاول على مصر ورموزها وقاماتها الدينية».

الإسلاميون يعترضون على حذف المادة 219 من دستور 2012

خلافات بين الأحزاب المدنية حول «النظام الانتخابي»

| القاهرة - من فريدة موسى وعبدالجواد الفشني وأحمد الهواري |

وسط خلافات بين القوى المدنية حول النظام الانتخابي، واعتراضات الأحزاب الإسلامية على حذف المادة 219 من دستور العام 2012، كشف مستشار الرئيس المصري للشؤون الدستورية ومقرر لجنة تعديلات الدستور المستشار علي عوض، أن قرار تشكيل «لجنة الـ 50 سيكون في غضون الساعات القليلة المقبلة، اليوم أو غدا، بعدما تلقت مؤسسة الرئاسة الترشيحات من كل الجهات المعنية، مؤكدا عدم التراجع عن خريطة طريق المرحلة الانتقالية أو تعديلها»، مشيرا إلى أن «ما يتردد في هذا السياق مجرد اشاعات».

وأضاف إن «بعض الأحزاب طالبت بتعديل خريطة الطريق، إلا أن لجنة تعديل دستور 2012 طبقت ما تم الاتفاق عليه، وأدرجته ضمن مواد الدستور»، مشيرا إلى أن «المطالبات التي رفعها نقيب المحامين سامح عاشور مجرد اقتراحات تعبر عن أصحابها».

وتشهد الأحزاب المدنية خلافات شديدة في ما بينها حول النظام الانتخابي رغم اتخاذها قرارا رسميا بدعم نظام القائمة النسبية، في حين يرى اتجاه داخل الأحزاب المدنية أن النظام الفردي هو الأفضل، وسيؤدي إلى استبعاد مرشحي جماعة «الإخوان» والحزب «الوطني» المنحل من خلال العزل الشعبي.

وبعدما أعلن حزب «النور» السلفي مشاركته في «لجنة الـ 50» لتعديل الدستور، أكد تمسكه بالمادة 219 من دستور العام 2012 المفسرة للمادة الثانية الخاصة بالهوية الإسلامية.

وقال القيادي في الحزب طارق سهري، إن «الحزب أعد مذكرة إيضاحية تتضمن كل الأمور الخلافية بما في ذلك إلغاء مجلس الشورى»، محذرا من «التفسير الخاطئ للمادة التي تم إدراجها في الدستور والتي تسمح بالرقابة اللاحقة على إنشاء الأحزاب»، مشددا على «ضرورة عدم إلغاء الإحزاب التي ترفع لواء الشريعة الإسلامية».

كما أعلنت الدعوة السلفية، وذراعها السياسية حزب «النور»، عدم قبولهم القاطع تعديل دستور العام 2012 من خلال المساس بالمواد الأساسية التي قام عليها الدستور حتى لا يوصف التعديل بأنه بمنزلة الإلغاء.

وشدد «النور» على أن «هناك عددا من المواد التي لا يمكن المساس بها، في مقدمها المادة الأولى الخاصة بانتماء الدولة المصرية وكذلك المواد 2، 4، 81، 219 الخاصة بالهوية، خصوصا أن واضعي خريطة الطريق تعهدوا عدم المساس بها، فضلا عن دعم الأزهر لها، إضافة إلى رفض مساعي وضع مادة خاصة بتقييد حرية إنشاء الأحزاب وأن يقتصر المنع على الأحزاب القائمة على التمييز بين المواطنين وليس القائمة على مرجعية الشريعة الإسلامية، والاقتصار في التعديل على المواد التي توجد حاجة ملحة لتعديلها كالمواد المتعلقة بالانتخابات والمواد المتعلقة باختصاصات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

وشدد نائب رئيس «الدعوة السلفية» ياسر برهامي، على أنهم سيدعون للتصويت «بـ لا على التعديلات الدستورية إذا تم حذف المادة 219».

كما رفضت الأحزاب الإسلامية التعديلات الدستورية المقررة والمشتملة على حذف المادة 219 المفسرة للمادة الثانية الخاصة بالهوية الإسلامية، وحذف المادة المتعلقة بسب الأنبياء والصحابة، معلنة عن حملة توعية موسعة للتحذير من مخاطر هذه التعديلات.

وأعلن «تحالف دعم شرعية» الرئيس المعزول محمد مرسي رفضه التعديلات الدستوري، معتبرا أنها «تعيد عقارب الثورة إلى الوراء وتصب في مصلحة نظام حسني مبارك السابق، وإعادة النظام الرئاسي بالشكل الذي أنتج لنا فراعين مختلفة حكمونا عقودا طويلة وكان آخرهم مبارك، بوضع القوات المسلحة فوق الدستور بجعل اختيار وزير الدفاع حقا أصيلا للمجلس العسكري للقوات المسلحة وهو ما يناقض فكرة الدولة المدنية، كما ميز السلطة القضائية وأخرجها من رقابة الدولة بجعل ميزانيتها رقما وحيدا لتصبح مع الجيش جزرا منعزلة فوق الدولة وفوق الدستور».

واعتبر تنظيم «الجهاد» أن «حذف المادة الخاصة بالهوية الإسلامية في الدستور الجديد هو الثمن الذي قبضه العلمانيون مقابل موافقتهم على المشاركة في خريطة المستقبل التي أطاحت بمرسي في 30 يونيو الماضي، مشيرا إلى استعانته «بالعلماء والشيوخ والدعاة المؤثرين أمثال الشيخ محمد حسان وحسين يعقوب وأبو إسحاق الحويني وغيرهم للتأكيد على مخاطر التعديلات الدستورية».

في المقابل، أعرب حزب «التحالف الشعبي الاشتراكي» عن قلقه من تعديلات لجنة الخبراء العشرة لمواد الدستور والتي اعتبرها «مؤشرا على الاستسلام لإملاءات حزب النور، أحد الشركاء الرئيسيين في إنتاج الدستور المعيب».

وأعلن حزب «مصر القوية» عدم مشاركته في «لجنة الـ 50»، مؤكدا أن «كتابة الدساتير يجب أن يكون في بيئة سياسية واجتماعية مستقرة حتى نصل إلى حد أدنى من التوافق، وهو ما لا يمكن تحقيقه الآن في ظل بيئة معبأة بالكراهية والثأر وشق مجتمعي واضح بعدما سالت دماء المصريين جميعا».

«امنع معونة» تجمع نصف مليون توقيع لرفض المساعدات الأميركية

القاهرة - يو بي اي - أعلنت حملة «امنع معونة» المصرية الشعبية، امس، أنها جمعت نصف مليون توقيع على عريضة تطالب بوقف تلقي المعونة الأميركية.

وأكد القيمون على الحملة في مؤتمر صحافي عقد في مقر نقابة الصحافيين ان نشطاء الحملة «استطاعوا خلال الفترة الماضية أن تجمع ما يقرب من نصف مليون توقيع من مختلف المحافظات في مصر، وتسعى في الفترة المقبلة، إلى تكثيف من تواجدها في الشارع، حتى تستطيع أن تصل لكل عائلة مصرية»، داعين كل قوى الشعب للانضمام إلى الحملة.

واعتبروا أن «رفض المعونة الأميركية تمثّل خطوة أولى على طريق الاستقلال الوطني، وليس مجرد رد على تصاعد محاولات التدخل الخارجي في الفترة الأخيرة أو رداً على التصريحات العدائية التي تتناقض مع سيادة مصر واستقلالها، ولكنها ضرورة لبناء مصر القوية القادرة التي تعتمد على نفسها، وتمتلك قرارها، ومصر المؤثرة دولياً وإقليمياً».

ودعوا الطلاب في مختلف الجامعات المصرية للتواصل مع الحملة لبدء جمع توقيعات من مختلف الجامعات مع بداية العام الدراسي الجديد أواخر سبتمبر المقبل. وأشاروا إلى انضمام عدد من الحركات السياسية والأحزاب لحملة «إمنع معونة»، منها حملة «تمرد»، و «التيار الشعبي»، وأحزاب «الكرامة»، و «الدستور»، و«الوفد» و«العربي الناصري»، و«التحالف الشعبي الاشتراكي»، و«الثورة مستمرة».

ويطالب ساسة وقادة فكر وفعاليات شعبية مصرية حكومة بلادهم بالإعلان عن رفض تلقي معونة سنوية تحصل عليها من الولايات المتحدة تقدَّر بملياري دولار، بينها 1.3 مليار دولار معونة عسكرية، رفضا لتهديدات أعضاء بارزين في الإدارة والكونغرس الأميركيين بقطع تلك المعونة على خلفية رفضهم لعزل الرئيس السابق محمد مرسي.

مصادر أمنية: اعتقال 12 إرهابياً بحوزتهم قائمة اغتيال في سيناء

| القاهرة، العريش - «الراي» |

كشفت مصادر أمنية مصرية أن «الأجهزة الأمنية في سيناء تمكنت من توقيف 12 عنصرا إرهابيا، قرب مدينة الشيخ زويد وفي حوزتهم قائمة اغتيال تضم قيادات شرطية في شمال وجنوب سيناء ومدن القناة خلال الأيام المقبلة، وأن هذه الخلية كانت تخطط لتشكيل مجموعة أخرى تتمركز على أطراف القاهرة، وتحديدا في صحراء وادي النطرون لتنفيذ عمليات مماثلة ضد قيادات أمنية في القاهرة والإسكندرية».

واوضحت لـ «الراي»، إن «المجموعة المكونة من 12 إرهابيا اتخذت من إحدى المناطق الوعرة القريبة من الشيخ زويد مكانا للتمركز وإدارة أعمالها، وأنها متورطة في استهداف العديد من الأكمنة وقتل الجنود خلال الأيام الأخيرة». ولفتت إلى أن «المجموعة تضم 5 من عناصر حماس، والباقي مصريو الجنسية تابعون لجماعات تكفيرية تمركزوا في سيناء بعد عزل الرئيس محمد مرسي، وإنه بمهاجة بؤرة المجموعة عثر معها على 20 قطعة سلاح متنوع وقنابل يدوية وخرائط بخطوط سير قيادات أمنية، علاوة على 30 ألف دولار». الى ذلك، انفجرت عبوة ناسفة وضعها مجهولون في جوار قسم شرطة الشيخ زويد ولم ينتج عنها أي إصابات أو خسائر.

لبنان رحلّ 24 يمنياً إلى القاهرة

| القاهرة - «الراي» |

استقبل مطار القاهرة، أمس، 24 يمنيا، قامت السلطات اللبنانية بترحيلهم إلى القاهرة بعد رفض دخولهم إلى أراضيها، من دون إعلان الأسباب، حيث تم التحفظ عليهم في صالة الترانزيت الى حين استكمال رحلتهم إلى اليمن.

وذكر مصدر أمني في مطار القاهرة، إنه «أثناء إنهاء إجراءات جوازات ركاب الطائرة اللبنانية القادمة من بيروت، تبين وجود 24 راكبا يمنيا مرحلين على الطائرة نفسها بعد منعهم من الدخول، وتم التحفظ على الركاب اليمنيين في صالة الترانزيت حتى تم تسفيرهم على الطائرة اليمنية المتجهة إلى صنعاء».